على الموافقة المسبقة لأطراف النزاع المعني. وهكذا، فإن إرسال قوات الأمم المتحدة إلى الاراضي المحتلة (ما لم يقرّر مجلس الأمن اتخاذ إجراءات تنفيذ بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة) يستدعي موافقة حكومة اسرائيل. بيد أن تلك الحكومة قد ذكرت أنها لن توافق على إشراك أفراد عسكريين من الأمم المتحدة في حفظ الأمن في الاراضي المحتلة، أياً كان شكل هذا الاشراك.

٣٢ ـ وهكذا، فإنه لا يمكن، عملياً، وضع قوات للأمم المتحدة في الاراضي المحتلة في الوقت الحاضر، ما لم يتغير موقف اسرائيل. ومع ذلك ينبغي أن لا تغيب هذه الفكرة عن الاذهان. فقد سبق أن قبلت اسرائيل وجود قوات دولية في إطار حالات أخرى من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وقامت هذه القوات بدور قيّم في تنفيذ اتفاقيات مؤقتة أو دائمة. وباستطاعة هذه القوات أن تكون، مرة أخرى، عنصراً قيّماً في تنفيذ أية تسوية للنزاع، تأتي بالتفاوض، أو في تنفيذ أي ترتيبات انتقالية يتفق عليها بشأن الاراضي المحتلة.

٣٣ ـ وأشير، أيضاً، إلى إمكان نشر مراقبين عسكريين للأمم المتحدة في الاراضي المحتلة. بيد أنهم لا يستطيعون تأمين الحماية المادية؛ ولذلك سوف يناقش الدور الذي يمكن ان يؤدوه في الفقرة ٤٢ أدناه.

٣٤ ـ ومع ذلك، فإن لجنة الصليب الأحمر الدولية توفّر قدراً من الحماية القانونية لسكان الاراضي المحتلة. وكما يتضح من التقارير السنوية لهذه اللجنة، فإنها تحظى بتعاون من السلطة القائمة بالاحتلال في ما تبذله من جهود لحماية الاشخاص المحتجزين؛ ولكن السلطات الاسرائيلية لا تسمح، عادة، بتدخل اللجنة في اجراءات المحافظة على القانون والنظام، وفي جوانب إدارة الاراضي المحتلة التي تنتهك أحكام اتفاقية جنيف الرابعة.

٣٥ ـ وتستحق لجنة الصليب الأحمر الدولية الثناء على ما تقوم به من أنشطة في الاراضي المحتلة؛ وقد ترغب الاطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة أن تدرج في المبادرة الدبلوماسية المطروحة في الفقرة ١٧ أعلاه عبارة تقدير للتعاون الذي تقدمه اسرائيل إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية، واعراباً عن الأمل في المحافظة عليه وزيادته.

٣٦ ـ وقد يرغب مجلس الأمن، أيضاً، في حثّ الدول الاعضاء على الاستجابة، بسخاء، اذا وجّهت لجنة الصليب الاحمر الدولية نداء لتقديم الاموال لتمويل الانشطة الاضافية التي تضطلع بها في الاراضي المحتلة استجابة للزيادة الكبيرة للغاية التي حدثت مؤخراً في عدد المحتجزين.

٣٧ ـ وأجيء،الآن، إلى ذلك النوع من الحماية الذي وصف بأنه مساعدة عامة في الفقرة ٢٨ أعلاه. هناك وكالات متنوعة نشطة، بالفعل، في هذا الميدان. وفي ما يتعلق باللاجئين المسجلين، فإن الأونروا تقوم بالدور الرئيس وتقدم مجموعة متنوعة واسعة من المساعدات وأشكال الحماية (بالاضافة، بطبيعة الحال، إلى وظيفتها الرئيسة في توفير خدمات التعليم والصحة والاغاثة) وفي قطاع غزة، بصفة خاصة، تقدم الدعم الذي لا غنى عنه للاجئين في ما يبذلونه كل يوم من جهود لمواجهة العيش تحت الاحتلال. وكذلك تقدم لجنة الصليب الأحمر الدولية المساعدة، وخاصة إلى أسر المحتجزين، كما أن هناك العديد من الوكالات الطوعية الفلسطينية والدولية التي تقوم بدور على هذا الصعيد. ومع ذلك، أكد كثيرون ممن استشيروا من الفلسطينيين والعاملين في الاغاثة من الاجانب أن على المجتمع الدولي أن يبذل مزيداً من الجهود.

٣٨ ـ وفي حالة اللاجئين المسجّلين، البالغ عددهم ٨١٨٩٨٣ نسمة، أو نحو ٥٥ بالمئة من السكان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، من الواضح أن الاونروا هي الانسب لتقديم مساعدة عامّة إضافية. وقد مضى الآن على وجود الاونروا في الميدان ما يقرب من ٤٠ سنة؛ فهي تعرف مشاكل اللاجئين جيداً، وهي مقبولة لدى السلطات الاسرائيلية استناداً إلى اتفاق موقّع في العام ١٩٦٧ ، وهي موضع ثقة اللاجئين. الا أن عدد الموظفين الدوليين في الاونروا في الميدان قد انخفض على مرّ السنين. فقبل بدء الاضطرابات الاخيرة، كان هناك تسعة موظفين دوليين، فقط، في الضفة الغربية (حيث يوجد ٣٧٢٥٨٦ لاجئاً و١٩ مخيماً) وستة فقط في قطاع غزة (حيث يوجد ٤٤٥٢٩٧ لاجئاً و ٨ مخيمات). واني اذ اثني على الخدمات القيّمة التي يقدمها موظفو الاونروا من الفلسطينيين إلى اللاجئين في ظروف صعبة للغاية، أرى أن بوسع الموظفين الدوليين القيام، في الوقت الحاضر، بدور قيّم بصفة خاصة. فمن الأسهل عليهم، عادة، أن يصلوا إلى السلطات الاسرائيلية في حالات الطوارىء، ومجرّد وجودهم عند نقاط المواجهة يكون له أثر هام في كيفية معاملة السكان المدنيين (بمن فيهم